

وما الرتبة فاسم لها إذا دللت على معنى محدث بعامل يخصها الحركة التي لم تقيد بدلالة بالاسم العام
 والناحية اعني التي تدل على معنى بالاسم الخاص نحو قالوا ردتان معبر عن فرد من افراد شئ غير محدث
 فانك تعرف معنى بالاسم العام فتقول رجل ولوعيت عن خاص لم تتكلف بالاسم العام بل خاص له
 اسما خاصا مثل زيد وعمر وقال في النسيئة الاخري وربما عجز عن ملول لقب من القاب اجد هما
 لانهن تطلق من الاخر يعني قد يطلق لقب اجد ما على قائله وبالعكس فتسمى الرتبة ضمنية وتقال
 في المرقوم مضموم وبالعكس قال رحمه الله واصل الاعراب الاسماء لا لا تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها
 وليس كذلك الانشاء لا لها تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها وتقال في الاخري لا لها لا تتغير صيغتها لتغير
 المعاني على ملولها ومن ذلك صير ارباب القصر بانها متماثلة وهو صفة لثمنها الحركة اذ لو اختلفت
 واحدها كخبر كانت مع كون اسمها لا يخالف للمعرف فاعلمنا من مفعولها الى غير ذلك من احوالها
 وخلافها لا لافعال لانها غالبا تتغير صيغتها واختيها لتغير المعاني على ملولها وتقال في ابو
 القاسم بالترتيب فليست تسمى بوجه البصر بل ان الاعراب انما هو للاسم اصل وللعلل فربما ان
 الحاجة تدعو الى اعراب الاسم دون الفعل وذلك ان الاسم يتوارد عليه المعاني في اقتضاج الى الذي
 يعنيها فاما ان تتغير صيغته الاسم حسب كل معنى او يوجه لكل معنى لفظ على جهة الاول يلزم منه
 تغير الاسم الذي معناه على الجوده الثاني بان من منه كتبت بالافعال فغدا قالوا ما هو انما كتبت
 مع ان فاع الحاجة به وهو اعراب افعالها لا يواردها عليه سوى تبيين الزمان اذ الخلد الذي
 هو ملول لماضي هو ملول المستقبل واما ما فتركان بان ما في والرتبة ثلاثه فغيره وامرئيه الفعل
 باعتبار تغير زمانه واحتمل هذا التفسير لقلته ولانه افعال اعني ان يوقع الكلام في صيغه تدل عليه
 تال الكونين هذا عينه فتتغير ان يكون في الاعراب في الفعل ايضا اصلا وتكلسا في الحاجة الى
 الاعراب في الفعل ايضا ما سلكه كما في في الاسم وذلك ان افعي ما تذكر في الاسم من صوته واحده
 تحتل ملته معان كما في تركب ما حسن زيد من غير اعراب وهذا عينه في الفعل فان صوته واحده
 عتلم ملته معان كما في تركب ما سلكه السك وتشرق اللب ثم الذي يدل على ان الاعراب انما
 ان يكون في الفعل اصلا ان اعراب المشايخ اسبق من اعراب الاسم وما كان اسبق لا يكون
 قعا المسبوق وذلك ان حالة الافراد اسبق من حالة التركيب والاعراب يوجد في المشايخ حالة
 افرادها يوجد في الاسم الاحالة التركيب وايضا فلو كان في الاعراب في الفعل لم يكن كان
 عشا واذا كان لعني كان اصلا فيه اذ لا تالم بالفضل واجبا بان الاشتقاق دل على ان الحاجة الى
 الاعراب انما هي لبيان الفاعلية والمفعولية والاضافة وما حمل عليها وهذا لا توجد في الفعل
 فالاختصاص الى الاعراب وهذا يوجب في كل المعاني انما احتاجت الى الاعراب ليعلم ان الاسم
 الذي هو مقصود المتكلم وهذا مطلوب في الفعل ايضا وتكلسا فان الاعراب في الاسم
 به للفرقة بين المعاني افعي تعلقه الى الفعل اذ ادنا ان يظهر فيه هذه الفرقة في بعض الصور
 يعلم ان هذا الاعراب الذي في الفعل هو ذلك الذي في الاسم وتيسر ان اسم الاعراب
 فرق بين تلك المعاني في الفعل بل الاعراب اذ الالبس الذي نشأ من حذف ان الالف منه
 لذلك ظهرت ارتفع اللبس لم يخفى الى الاعراب اصلا وايضا فالواو مفردة بين الماد والفرقة
 والقي الحال والعرف والاعراب ما وقع للفرق بين المشتقات في الرفع بل الفران والصفات
 تعني عنه فيها وانما وضع للفرق بين الاحوال الفاعلية الفاعلة المتأثرة بالاعراب وهذا لا يوجد
 في الفعل فانك لو تالنت اذهب واستقره لغير من لا يحد منها الاسود وان كان احدها معر باخر

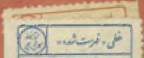


1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12

٢٤

١٠٩١٣
 كتابخانه مجلس شورای ملی
 کتب خطی (صوفی و غیر صوفی)
 مؤلف: ...
 موضوع: ...
 شماره ثبت کتاب: ۸۶۵۸۲
 شماره قفسه: ۱۳۵۹۹

بازدید شد
۱۳۸۵



واما الاربعة فاسم لها اذا دللت على معنى حدث بعامل فخصوا الحركات التي لم يبق فيه بدل له بالاسم العام
 والمختصة اعني التي تدل على معنى بالاسم الخاص كخالد وروثا ان معنى من فروع من افرادهم غير محتمل
 فانك تدبر عنه بالاسم العام فتقول رجل او كعبيرت عن خاص لم تكلف بالاسم العام بل اختار له
 اسما خاصا مثل زيد وعمر وقال في النسخة الاخري وربما عبر عن مدلول لقب من القاب احدى
 مايت نظيره من الاخري في تدليلك لقب احدى ما على مقابلة وبالعكس فتسمى الاربعة منتهى وقال
 في المرفوع معلوم وبالعكس قال رحمه الله واصل الاعراب الاسماء لا تدل على شيئا من المعاني عليها
 وليس كذلك الاسماء لا تدل على شيئا من المعاني عليها وقال في الاخري لا تدل على شيئا من المعاني عليها
 المعاني على مدلولها ومن ذلك غير اربعة القسما بانها متميزة وهو عبارة عن كونها الحركات اذ لو اختلف
 او اختلفت الحركات مع كون اسمها لا يخلو بالمعروف فاعلم بان مدلولها المعاني على غير ذلك من احوالها
 فخلا فيها الاسماء لا تدل على شيئا من المعاني عليها وانما تدل على المعاني على غير ذلك من احوالها
 القسما بالثلاثة تلتصق بغير وجهه البصر بغير وجه الاعراب انما هو الاسماء المدلول للفعل فمع ان
 الحاجة تدعو الى اعراب الاسماء دون الفعل وذلك ان الاسماء تتوارد عليه المعاني فتنحتاج الى التمييز
 بينها فانما لا تدل على شيئا من المعاني عليها حسب كل معنى ويوجب لكل معنى لفظة على حدة والاول بل منتهى
 تفصيل اسم الذي يشتهر على الجود والثنائي بل منتهى تفصيل الاسماء لا تضاف لغيرها الى ما هو كافيا بينها
 مع ايد فاعلم الحاجة بغير اعراب الاسماء الفعل فلا يوارده عليه سوى تبيين الزمان اذ الحروف الذي
 هو مدلول الماضي صمد لول المستقبل وانما غرضنا ان بازانما والاربعة ثلاثة تفصيل واسم الفعل
 باعتبار تغير زمانه واحتجنا هنا التبرير لقلته ولانه لا يدل على ان يوضع لكل معنى صيغة تدل عليه
 قال الكنديون هذا معينه فتنشرون كقول الاعراب في الفعل ايضا اصلا وكذا ان الحاجة الى
 الاعراب في الفعل ايضا ما شتهر كان في الاسم وذلك ان اسمها تدل على ان اسمها صوت واحدة واجبة
 لثقله بل منتهى معانها في قولهم ما احسن من يد من غير اعراب وهذا معينه في الفعل فان صوتا واحدة
 عتق له منتهى معانها في قولهم ما احسن من يد من غير اعراب وهذا معينه في الفعل فان صوتا واحدة
 ان يكون في الفعل اصلا ان اعراب المضارع اسبق من اعراب الاسم وما كان اسبق لا يجرى
 فاعلم المسبوق وذلك ان حالة الافراد اسبق من حالة التركيب والاعراب يوجد في الشايع وحالة
 الافراد لا يوجد في الاسم الاحالة التركيب وايضا فلو كان الاعراب في الفعل لا معنى لكان
 عينا واذا كان معنى كان اصلا فيه اذ لا تملك بالفضل والجبها بان الاشتقاق دل على ان الحاجة الى
 الاعراب انما هي لبيان الفاعلية والفعولية والاختلاف وما جعل عليها وهذه لا توجد في الفعل
 فلا يحتاج الى اعراب وهذا هو حقيقة ان الاسماء في احوالها تحتاج الى اعراب ليعلموا انهم
 الذي هو مقتود المشكك وهذا مطلوب في الفعل ايضا فليس لكان الاعراب في الاسم
 به المقتضية بين المعاني فلما نقلوه الى الفعل اودوا ان يظهر فيه هذه المقتضية بين المعاني
 ليعلم ان هذا الاعراب الذي في الفعل هو ذا الذي في الاسم وتبين ان الاعراب في الاعراب
 فرق بين كل المعاني في الفعل بل الاعراب اذ ان اللبس الذي نشأ من جعل ان التامه
 لذلك فظهرت اربعة الدرس لم يحضر الى الاعراب اصلا وايضا فالواو ممدودة بين الالف والظفة
 والحق الحال والاعراب ما وضع للفرق بين المشتقات في الرفع بل العارفين والحقائق
 تبنى عنه فيها وانما وضع للفرق بين الاحوال الاربعة الطارئة على الاعراب وهذا لا يوجد
 في الفعل فانك لو اختلفت اربعة الاربعة من غير ان واحد منها الاسماء وان كان اربعة ما بعد الآخر



٢٤

١٠٩١٢

كتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب شرح (صرف نحو عربی)

مؤلف: ...

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ٨٦٥٧٢

تاریخ ثبت: ١٣٩٥

شماره قفسه: ١١٥٩٩

بازدید شد
١٣٨٥



[illegible][illegible]

الحرف واللام ولا يصح عطفه على المتأدى مكررا معه حرف التاء او السين كذلك القسب
على ما يتبادر بغير فهمهما اسقاط الالف واللام وعطفها على المتأدى غير مكرر معه حرف التاء
فما يصح حذف هذا الفصل ثالث جملة هذه وتايد الالف مطلقا والمنفرد القابل في التاء
حكم كلهما حكمه ما شأنا بالنداء قلت انما البدل فلا نه في حكم تكرير الالف فكان يا محققه
فيه فلو جاز الالف لكان المنفرد في حكم الحقيق وتوابعه مطلقا يعني مفردا كان او مضافا
حكمه ما كانا في غيرته بالالف الواو شريكتا بينهما في النداء فكان حرف التاء واقع عليهما معا فان
يا علقته بالالف في توسط حرف العطف علم ما متر من الخلاف في حرف العطف بل هو نائب
ام موصل للمضاف الى الالف مقدر بوجه ثالث في بعض النسخ وحكم المضاف حقيقا علم الفهم
وحكم المضاف اليه تقريبا المنصب وتابع الشايع حكمهما في هذا الباب ثالث قول وحكم
الشايع المضاف تقريبا مثاله يا زيد صاحب الفرس وانما قال ان هذا الحكيم وعلمه في
غير هذا الباب لان المبنى انما حمله في غير النداء ان تتبع على الموضع لاسيما المقتضى لانه
يقول يا زيد صاحب الفرس بالانصب فتتبع على الموضع لاسيما المقتضى وقد كان يجوز من قوله
تدريعا غير اضافة تحذف لان ذلك يقع احكام المضاف الذي لا يراو به الانفصال كما قد قول
تدريعا حصصه منه وقوله وتابع الشايع مثاله يا ايها الرجل ذو البطة بالرفع ولا يجوز يا
المنصب لان الرجل مرفوع وليس يحتمل على الضم لانه غير متأدى وتابع المرفوع ايها مرفوع
وهذا الذي قال انما هو في غير العطف فان كان في العطف نحو قوله يا زيد العلو على ذلك
لجئة فزع القاصي في التذكير ان الفري من صيرون هذا ان يكون مفعولا على الجواب
وان يا عشرين خالفهم في هذا واجاز الرفع ووجه كل واحد من القولين هناك وبني كلامه
في ذلك على قول ابن العباس ان يا عشرين يجوز ما زيد الجواب في ذلك لانه قال ابن العباس
والجواب على خلافه ولا اذكر الذي قاله انما روي صحيحا لا في لا يجرد منصوبا يعطف على
مرفوع اجلا وبما في ذلك ان هذا مرفوع ولا موضع له في المنصب فلا وجه للمنصب فيه وانما
معنى قول ابن العباس والجواب على خلافه انهم لا يجزون ان يكون ذو الجدة مفعولا على
الظهور ونحوه في انما نصبا لثبات ذكرناه واما ونحوه فلا يلامه كون الصفة المضافة على
لفظ المتأدى المضموم ولا حظ لها في ذلك واذا اعتدنا الوجهان لم يبق الا المنصب عطفها
على زيد وما سوى هذا نقاسه باجماع
في النداء ان يحكى من هال التانيث فنقول ان يكون علما زابدا على ثلثه احرف غير مستغاث
به ولا منه وبطلت الترقيم من خصائص النداء في غير النداء بعد من ضروريا تلت
واصله في اللغة التليين والتسهيل وهو من صفات الصوت والمنطق قاله ترقيم للوادي
لهما ولا ننور وهو في الجوز عبارة عن حذف احد الاسماء المتأدى المبني فيه تخفيفا على سبيل
الاعتباط واختصار لهذا الذم اشغال النداء وحاجته الى التخفيف فهو باب تقييد وتخصيص
حذف الالف لكون ما مضى من الاسم والاعلى ما حذف لان اقل ما ينطق بالاسم المعروف
يعلم جميعه قبل تمامه وبالمبني لان الغير يربط بالتقدير ولا نه شغل البنا للزوم على سبيل
الاعتباط اي لا لعلنا نصرفه اوجبت الحذف ثم شرط منها عامة ومنها خاصة
الخاصة ببعض الاسماء فالعلمية فانما شرط لاسمها بل شاعرا الموثق بالها وانما شرط

هنا العلمية لكون معرفتها قبل النداء فاستدل على الحذف منه في النداء من معرفته قبل ان ينداء
ولما العلم قد دخله التغيير باللفظ واختصاصه بغيره فلا نه بالانصب فانما قدم على الحذف
منه ولذلك حذف منه التنوين وبما هذا مع كثرة نداء العلم على ان المتأدى قال لم يسمع علما مرفوعا
سوى يا مال ويا جاد وعاصم واشترط ان يكون نداء على ثلثة احرف لان التلا في اقل الاسماء
واعلمنا والحذف الحذف واخراجها عن الاستعمال ولم يرد به سماع فوجب المنع منه ولان
الفرض التخفيف والنداء في تخفيف لانه لو لم يرد به سماع فوجب المنع منه ولان
غير مستغاث به ولا منه وبطلت الترقيم من خصائص النداء في غير النداء بعد من ضروريا تلت
واصله في اللغة التليين والتسهيل وهو من صفات الصوت والمنطق قاله ترقيم للوادي
لهما ولا ننور وهو في الجوز عبارة عن حذف احد الاسماء المتأدى المبني فيه تخفيفا على سبيل
الاعتباط واختصار لهذا الذم اشغال النداء وحاجته الى التخفيف فهو باب تقييد وتخصيص
حذف الالف لكون ما مضى من الاسم والاعلى ما حذف لان اقل ما ينطق بالاسم المعروف
يعلم جميعه قبل تمامه وبالمبني لان الغير يربط بالتقدير ولا نه شغل البنا للزوم على سبيل
الاعتباط اي لا لعلنا نصرفه اوجبت الحذف ثم شرط منها عامة ومنها خاصة
الخاصة ببعض الاسماء فالعلمية فانما شرط لاسمها بل شاعرا الموثق بالها وانما شرط

هنا

مع المضمران المصروفين الى افعالها ومن احكام المستغاثه انها لا تستعمل فيها
الزيادة لانه لا يجوز حذفها لان لفظه على غير لفظ المنادى فيليس الحذف منع بعضهم من
الزيادة في اخره للاجتماع عليه فزيادة تال قال لليل الامم بدل من الزيادة في
آخوه واللام تتلحق فيها كليا بنها عن الفعل الثانيه تتلحق بحذف كانه قال
ادعوك لا يدعوا لكم في العطف على زمة كافي العطف على المضمر المحذوف فيل اصلها لا يد
يا يا زيد تخفف وهو يعيد لانه فقال حيث لا هناك باب
اذا رقت الأول من الاسمين في هذا الباب فكتب الثاني من اربعة اوجه تليها الشارة
بعضها الى الباب المذكور في الجمل لانه لم يتقدم له ذكر في الأثر باب متكررا وكون اشارة الى
باب النما في هذه المسألة مختصة به وترجمة هذا في الكتاب هذا باب تليها فيه الاسم
في حال الإضافة ثم اخلوا في ترميز الاسم الأول او غيره فاذا رقت الأول في مثل قوله يا
يتم عدى وجب نصب الثاني لا محالة وفي انتماء به اربعة اوجه احدها انه منادى يستأنف
حذف منه حرف النون الثاني لا محالة في الأول انما لا تال ان عطف ياء الرابع ان يكون
منصوبا باضمار فعل على التخصيص فتدبر راعى قال واذا نصبته نصبه من وجه واحد على
سماولين ونصب الثاني على احد التماولين في الأول من اربعة اوجه تليها اذا قلت
يا زيد زيد محمدا نصب الأول فليس في نصبه الأوجه واحد وهو انه منادى مضاف لذلك
اذا نصبته كان منادى مفردا وتل على تالولين اي على انه مضاف الى محمدا الملقب
به والثاني من الاسمين محم من المضاف والمضاف اليه والتاويل الثاني على انه مضاف
الى محذوف دل عليه الثاني الأول هو مذهب سيبويه فانه يرى ان الأول مضاف الى
المذكور والثاني في محم للتوكيد فوجب نصب الأول لانه منادى مضاف ونصب الثاني
لانه توكيد لمصوب ولا يحل في الثاني بل العاقل فيه هو الأول والثاني مذهب لحي
العباس وهو ان المضاف الى المذكور هو الثاني والأول حذف مضافة لقول الشاعر
الاعلانة او بجاهة ساع وتال الاخوين فداي وجهته المصدق حذف النون
الثون من الأول يدل على انه مضاف وأول ليس مذكورا لان المذكور قد اشغله الثاني
وجب ان يكون مقفرا ولا يجوز ان يكون الأول هو المضاف الى المذكور لما فيه من الفضل
بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وايضا يكون فيه مقدم وتأخير لتعريفه
وكلاهما على خلاف الأصل ومن جهة سيبويه ان احد المتأخرين بالانتماء محذوف فاما
ان يكون المحذوف مضاف الأول او مضاف الثاني لا جاز ان يكون مضاف الأول هو
المحذوف لانه لا يلزم ان يكون المتأخر لفظا ومعنى ولا على المسقمة والمعروف ان المتقدم
يدل على المتأخر ويجب عما تال المبتدأ باننا لما حذفنا المضاف اليه من الثاني
المضافين تمام فاحذف مضاف الأول ليكون تليها الثاني من حيث اللفظ ويكون الأول
تناشرا ما بعده وما الاسمان جميعا الا ترى اني تم قولك يا يتم عدى ثم اسأ اذا اخبرت
مضاف الأول فقلت يا يتم عدى يتم عدى عوضه عن عدى المحذوف من الإعراف لفظا مثله
وصار يتم بالنبته الى الأول كالتام فزال الفتح وصار التقديم والتأخير مغفرا لجل
هذه القابلية واجبا والسبب في وجها آخر وهو ان يكون فتح الأول على الاستماع لغير
فاحلها يتم بالفتح فتح قيا على يا زيد من عمر وهو موقوف لان الوجوب الاتباع

في باب كثرة الاستعمال لكثرة وقوع المربى صفة بين علمين في النداء وغيره فكيف لم يجر
ما قبل استعمالهما على فعل قول سيبويه ليس الأول الوجه واحد وهو انه منادى مضاف
يتم فتح للتوكيد كاللام في لا اباله وعلى مذهب ابن العباس عطف الثاني الوجه اربعة و
قوله ونصب الثاني على احد التماولين في الأول من اربعة اوجه يعني تالولين اي العباس وهو
انه قد حذف مضاف الأول المذكور مضاف الثاني وقوله في الأول يعني في الوجه الأول
والاربعة هي الوجه المتقدم وفي الأول سجن تالولين تال الحمد لله وبجاءة اخرى
يا زيد زيد محمدا ونصبه عنه وفي الأول من اربعة اوجه العطف والبدل المنادى ومفعول
باضماره وتل ان انتصب الأول جعلته مضافا وفي الثاني ما ذكر الأول وان شئت لخص الثاني
وجعلته لا لاضافا الى المحمدا وان شئت جعلتها اسما واحدا جعلت الإعراب في الثاني وان
كان الثاني مشتقا فان يكون مشتقا مطلقا تال كانه استنعما في العبارة الأولى من
الاضاف في قام التعليم فغير من المراد بهذه العبارة الثانية وكانت التثنية قد رأت بالعبارة
الأولى فاستبقها جميعا هذه كما تخرج لها المترجمة عنها وتذكرنا في المسألة من الوجه
والاختلاف فتقول ان انتصب الأول جعلته مضافا يعني قد حذف مضافة لانه الثاني عليه
علما وهو مذهب ابن العباس وفي الثاني ما ذكر الأول يعني اربعة اوجه لانه مضاف لفظا
ومعنى قوله وان شئت جعلتها اسما واحدا جعلت الإعراب في الثاني يعني تركها تركها ليل
وهو وجه آخر غير ما ذكر يكون يا زيد زيد غير منزله على المثلثا ويكون فتح الأول المحذوف
اللام من علمه ولا يكون وجه آخر غير ما ذكر في الثاني اعراب لانه منادى مضاف وهو
قريب من الوجه الذي تال السبب في قوله وان كان في الثاني مشتقا فان ان يكون غضا
غوا يا زيد من عمر فاق ابن عمر نعت الأول في سوا نعت الأول على انه منادى مفردا و
صفته او فتحته وجه نصبها ان الرصف المضاف لا يكون المنصوب وهذا الذي ذكر لا يكون
إلا اذا اختلف اللفظان واذا كان لا يكون من هذا الباب ان هذا باب تركه فيه الإعراف
ذكره هنا متنا بعه على الإعراف ولا يجوز ان يكون الثاني مشتقا من الأول مع لفظا لفظا
وتل مطلقا يعني نعت الأول وفتحته لكن فتحه على الاتباع لفتح الثاني ولا بد ان يكون المربى
واقعا بين علمين فان لم يكن كذلك كان لسبب الصفات تضم الأول ونصب الثاني في غير
كقول يا زيد بن الحنفية باب
وقاد لمقاومة ذات الفعل جعل لغوا عما للدخول فيه تليها أفعال المقاربة في الأفعال
الموضوعة لكون صفات فاعليها رجاء الحصول أو شروعا فاعلى المقاربة الإعراف على الجا
الطبع فتقول على السبب ان شئ مريض تريد ان شفاه مروج من عند الله مطهر فيه واست
كاد ولب فلما صيرته على سبيل الوجه والمصير تقول كادت النفس تعرب تزيان في قربها من الخوف
تد حصل ومن العروق بينهما ايضا ان عسى لا تقهر فيها ضمير الثاني والقصة لشيء بها الحرف
لعدم تقهرتها ويصير في كاد لشيء فيها ومنها ان كاد في الإيثار يعني وفي النفي اشارة ناذل
تليت كاد زيد يخرج نطفه ما حصل بعد فان نفيته نقلت لم يلزم زيد خذج كان المخرج
واصلا لقوله تعالى نطفها وما كادوا يقعولوا والإجودان فقال ان معنى قول كاد زيد
خذج اشارة مقاربة المخرج وهذا معنى اشارة في المخرج ليس من موقوف كاد و
انا هو من امر عقل من موقوف لفظ المقاربة لان الشئ اذا كان مخلوقا عليه بقول الجود

[illegible][illegible]

1. *Chlorophyll a* (Chl a) is the primary photosynthetic pigment in most plants and algae. It is a green pigment that absorbs light energy in the blue and red regions of the visible spectrum. Chl a is essential for the light-dependent reactions of photosynthesis, where it converts light energy into chemical energy in the form of ATP and NADPH.

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

4

[illegible]

4.5
99

[illegible]

العين لتوالت كرات بعد ما يا ان فيلهم توال الماشال وذلك مستقل جفا هذامج حلة
حروف الكلمة حتى كان حروف الكلمة باسرها مستغرة بالكلمات قال فان كان مثل
تقلب فان جوت نقي ما قبل اخره والفتا لا يفعل ذلك قلت ان زاد الاسم على التلافة بان كان
رباعيا او خماسيا او سباعيا مما يصحنا فيه لثلاث من العرب من يفتح العين ايضا فزارا من
توالي للثلاثين واليا من مقول في مقرب مغربي وتقلب تغليي وهذا مذهب المترو ومذهب
سيبويه انه معروف على السمع اعني الفتحة مستقط في هذان يكون الثاني ساكنيا فان كان مفتوحا
مثل على حة وحده لم يخطف في بقائه على حكمه ولما قوله والفتا لا يفعل ذلك فهذا مذهب
ثلاثين غير مذهب المترو وسيبويه وذلك لان الفتحة حيزا للرجلين والفتا لا يفعل ذلك
الموافق وسيبويه بل اخبرني فيما لم يسم فيه الفتحة بل الكسر مذهب المؤلف من اجازة الفتحة واختيار
الكسر وهو متوسط بين المذهبين لا يعرف لغربه ولا شاعرة من خلتا ما الكسر فلان كما سكن
ما قبل العين صار متحركا لغيره كما سما بعد ما في حكمه كالحوى فكان كسر العين في المثالين
للافتحة كما لا يفتح في عدة ونسب لان الكلمة تولى اسرها بكثرة الحروف فغلبيت الكسر لان
حرفين غير مكسورين فتقول على هذا غيري وتغليي كسر اليا واللام قال وان كان على حرفين
لحرف واحد وكنت لم يفتوح منه فانه يرة الية ما حذف منه ان كان واجب الية في الشبهة
وان لم يجب فيها جاز الية وتلك قلت ما صار الحذف على حرفين ولم يفتوح من الحذف من
فانه يا في على ثلثه اضرب ما يرة وما لا يرة وشا جوت فيه الامان ثم الحذف اثنان يكون
فان او عينا او لسا فان كان لا يلا فلا خلاف ان يكون تعدد حرفه اولا بعض فان لم يفتوح
فلا خلاف ان يكون فيه تالفتا اولا فان لم يكن فالتا ابن ترك الحذف في الشبهة
الجملة او لا يرك فان ذلك قد من ردة في النسبة اليه وذلك قربا ب اوى وفيما في الحذف
لا تك قول في الشبهة اوان والوان ولا يجوز لثلاث ولا اثنان قال السمراني وذلك ما راها
النسبة تدنو في الذباب الذي لا يوجد في الشبهة كقولك في بدوى وفي دم دوى مع قول السمراني
ودمان ولم تقولوا ديان ولا دميان الى الشعر لان جميع السلامة ليس مقام الضرورة والفتا
النسبة فاما بمكان مقام الضرورة اذا المنسوب تخفف في عدة هو القصر الذي يجب فيه الية في
النسبة لرة في الشبهة وتعدا ب بعضهم هذا الفتا اذا لم يسكن ما الذي يرة في الشبهة وما
الذي لا يرة فتقع للاراة على مجهول قال بل الفتا بل الواني بهذا ان يقال كذا فان الحذف
فيه غير يا في موضع اللام وكان مختصرا الوسط ولم يفتوح منه حمزة الوصل حسب ردة في
النسبة وما كان الحذف منه فانه معتدل اللام او ما كان الحذف منه غير لأم فما ليس
معتدل اللام فانه لا يرك وما عدا ذلك جاز فيه الامان قال ش فان حق ان يرة فتقول
ما لا يتغير بالاسم فيه عن حاله كالشبهة او الاضاثة او اللجم بالالف والثاني ان الاضاثة على
ذلك الشبهة فقط لا يعني له وان اطلق ما يجب فيه الية في الجملة دخل عليه نحو اليا مدى ومثال
ما يرة الحوى و اوى ومثال الذي لم يجب الية بدوهم فان سبت قلت يدى وان شمس يدى
وكذلك دوى ودوى ولم يسكن كسبه الية على سكن من الحذفات ما اصله السكون وبعض
من حكمته الفتحة في ذلك خلاف فالاول مذهب الاخفش والثاني مذهب سيبويه وهو تمام
البيان وكان ينبغي ان ياق به تمام لجمعه وان يفتوح فيه الف والواو جاز حذف
الف والواو في الف من غير ردة قلت الف في اب واسمها العوض من اللام المحذوفة

اذ اجتمع بينهما واذا لم يجمعوه على الصحيح فان انزلت الف الوصل لم تزد الحذف أصلا
قلت اني واسمى وان لم يقصر الف ردت قلت سوي وسيوى وهو مذهب سيبويه و
حذف الف في سوي ما لفت وكسر السين ونظما وما لم يجمع على مذهب الاخفش ان سكن فتد
صار في سوي اوجه اسمي وسيوى وسوي قال احمد بنده وان يفتوح فيه فتاحه فتد
على اى واقرت ولم تزد على اى قلت الحليل وسيوى فتلان في النسبة الاختلاف
والى غنة سوي ويونس فتول ينى والفتحة فتق التا لهما لم يفتوح ليا فتد وانما في بعض
من الحذف اذ هو ملحق حذو وتغل على المجرى في حكم الاصل ولذلك يفتوح عليها بالفتا
الفتحة وذلك قول راب شافى ولما كان كسر اليا في بعض النسخ قال السمراني
لثلاث في مثالها هيا من جهة هي كالحرف الاصل ولذلك لم يكن ما قبلها من وجهه كالفتا
لثلاث في مثالها لم يفتح ا على ثمة ومثلها خلاف لفتا لثلاث في العرب ومقرها بالرة
الاصول ترك الاعداد باليا والفتا الحذف ردها في الشبهة والقصر فلا يقال اخبت
ولم يكن لثلاث في مثالها ز فاجوز في ردت قال وان كان ذلك حذف عين او ثا فيه
لم يرك الية الا في مثل شة قلت والاشارة الى بقائه على حرفين بالحذف وقد
اختار هذا على شمن الاول الحذف في العين خروشه وهذا اصلها ستة ومثلا برة
محدوها فتقول سوسى لا غير الشا في الحذف اليا والفتا من ان يكون في لغة
معتلة او صحيحة فان كانت صحيحة لم تعد في النسبة فتقول في عدة عدى وفي ردة
زنى ولورة الحذف فتقول وعدى وعدى وانما لم يرك الحذف وقع في موضع لا يترك
فيه الضمة فالحذف الية قال السمراني في لرة لجمعه من اى النسبة لانها لا يترك
مغير بمحذوف يا اى النسبة لما سفي بام الكلمة وتزداد بعض العرب واذا بعد العين
فتا لاعدادى كما لا يرك في موضع الحذف لكونه غير موضع الضمة زاد في وضع
وهو مقلد الضمة او يقال ثاب الكلمة وهو قول الضاد وان كانت الكلام مفتاحا وودت
الفا الحذف وفتة خوخية وودنا فاصب الية لا يرك لمر واللام ارتكاز بفتل
ارتكاز بفتية لثمة على خلافة القياس لان الاسم على حرفين فانها يا
قلت فتقول شمن فتدوج اليا ات المتباشرة ثم اختلفا بعدا منهم على الية سيويه
فتقول شوى كسر الواو الاول وفتح الشين والمفتحة بلس الشين رة اليا اصابا وجمعة
سيويه بان الحاجة انما دعت الى رة الواو فقط بقي ما عداها على فان قال بعض
المشايخ انما عادت الواو في دوى ولا بعدى كذا ليا المتطرفة ضعيفة
فتوت برة فا الكلمة وفتة الاخفش ان الواو لما دعت رجعت الكلمة الى اصلها
قال رحمه الله وان كان مقصودا فان الفتحة ان كانت فتحة قلب راد مطلقا
قلت الف في الثاني قلب واوا عليه لان اى النسبة بكسرها قلبها والفتحة
فتل الحرفة اصلها لم يكن قد من حذوها وقلها ولا غنى ان القلب في المثالين
الى الواو وسعين لان الاصل ان كان واو فذلك والى رة الية هربا من اجتماع اليا
نذلك فتقول في عصى ورجع عصى ورجع فتقول مطلقا يعني رة اليا اصلها الواو
اواليا قال ان كانتا بية وهى لثلاث وكان الثاني في سالتا حذوها و

اختص

الجميع فان لم يكن في الكلمة هاء التانيث فلا خلاف بينهم في صحة الياء والواو قالوا في عمرو
عروى وفي ثعلبي طيعة اذ جاء في معنى الجمع بين اربع ياءات وعناية للوصل فيها الى الواو فان
كان فيه هاء التانيث فلا فرق عند الخليل وسيبويه بين الياء ان لم تكن تقول في طيبة طيبي
وفي طيبة وطيبي وفي طرد عروى وطيبي وطيبي في سائر الالف فاعرفه على يونس
ان ابا عمرو كان يقول في طرد عروى وفي طيبة طيبي مثل سيبويه واما يونس فانه كان
يقول انسان يستوي بين جذات الياء والواو يقول في طيبة طيبي وفي طيبة وطيبي وانك
ليجوز انما الراجح فانه كان يقول به ويقول بان هاء من التانيث الشاذة وكان الخليل يعذر يونس
ويكون في قرية يعني في طيبة وسيبويه يرى ان هاء من التانيث الشاذة وكان الخليل يعذر يونس
في جذات الياء الى الياءات ويقول في طيبة وطيبي طويبي ولويبي وفي طيبة طيبي وفي طيبة
وودوي وودوي فقال على ان اشارة الى هذا الخلاف قال السهلي في شيئا الى حجة بين
بعدة حجة كره الجمع يا ايت مشددين فيوا فاعلم على فاعلم فصار حجة في ثعلبي
الالف والواو اذ اخرجوه على هذا من قال لا يسيى قال حبيبي ليس لان التانيث فيها واذا
كرد وود فخرجهم فيه الياءات فبقوا على حالها واما التانيث لاري على غير تاس فهو
تولي في التانيث الى البادية بدوي والى العلية على ع و الى السهل ساهي بالفتح ودمري
في التانيث الى الدهر وهو شاذ من حذو الساج فيخرج الى كتب اللغة فيه
بأكثر
بمصدر الفعل ثبتت في ما فيه الا قول ابن ابي اسود وابتة وابنه وابن ابي اسود وابتة
واثنا في اثنتان وامن التانيث اعلما ان همنة الواصل تدخل على الثلاثة اما دخلها
على الاسم فليخرج من محصور وغير محصور اما المحصور فاعلمه التي تخرج عليها واما
غير المحصور فالضابط ما ذكره وان يكون بمصدر الفعل ثبتت همنة الواصل في ما فيه
اما العشرة المتفاوتة فقد بنوا ادياها على السكون فلم يكن يحد من الحاشي همنة الواصل
الى النطق بالها لسان انا اسم فاعلم سمي عند العرب تقيضوا من الواو في اخيه
المعينة في اذ له وهو من سمي بموجات اسم له لانه على الشتر فاعلم عليه ولفظا ل
اندرج هذا المعنى تحت هذا الاسم فكانت على السمي وكما جازوا في حروفه على
تس الخات سمي وسمي بالفتح والاسم بفتح المعينة وسمي بها وسمي بفتح المعينة وهو عند
الافريق من سمي بها وسمي بفتح المعينة والصغير والتكليم وتصرف الفعل
والنقوض في اذ له واما است فاعلم همنة فلما حذفت منه الصاعقة منها همنة
الواصل فاعلم همنة همنة من غير عوض وقد حذفت حروفه فقال است وابتة وابنه اسود
حذف التانيث اللام من اخره وعوض المعينة من اذ له ومؤنثة ابتة وزاد عليه التانيث فقال
ابن خازم اذ في سمي للتوكيد في قرينه ولما كانت همنة توننة تابعه فاعلم الهمزة
لم يفتحها همنة الواصل واما اسود ومؤنثة اسود فاعلم همنة الواصل ان لم يفتح
عن لان المعينة فيه معوضه للتفخيم والتشديد فاعلم توننة فاعلم همنة الواصل واما همنة
الواصل واما اثنا ومؤنثة اثنا فاعلم همنة الواصل فاعلم همنة الواصل فاعلم همنة الواصل
التي عطفها واما ابن النخعي فاعلم همنة الواصل على خلاف فيها للملحقة من التانيث والذوق
حتى ان من جاء الى التانيث حذفت واحدة فقط وعند بعضهم همنة قطع وهو جمع

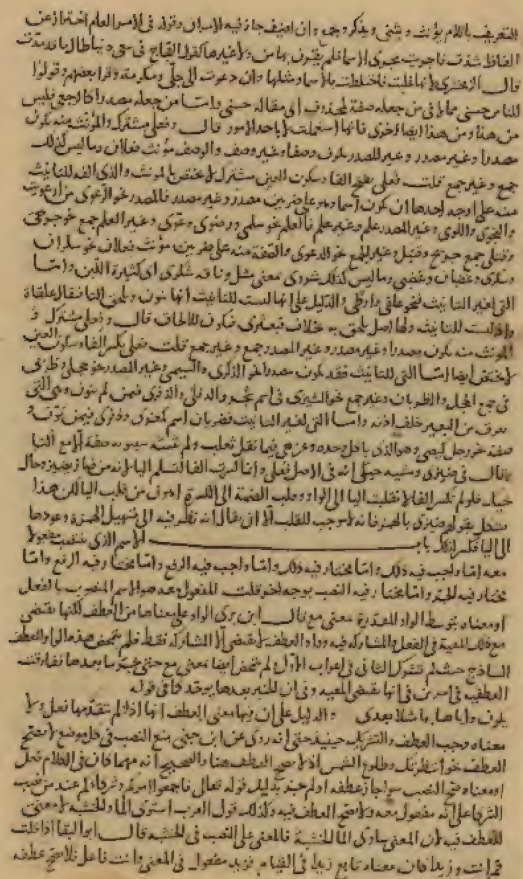
من ابن ابي اسود والذوق في التانيث اذ جاء في معنى الجمع بين اربع ياءات وعناية للوصل فيها الى الواو فان
كان فيه هاء التانيث فلا فرق عند الخليل وسيبويه بين الياء ان لم تكن تقول في طيبة طيبي
وفي طيبة وطيبي وفي طرد عروى وطيبي وطيبي في سائر الالف فاعرفه على يونس
ان ابا عمرو كان يقول في طرد عروى وفي طيبة طيبي مثل سيبويه واما يونس فانه كان
يقول انسان يستوي بين جذات الياء والواو يقول في طيبة طيبي وفي طيبة وطيبي وانك
ليجوز انما الراجح فانه كان يقول به ويقول بان هاء من التانيث الشاذة وكان الخليل يعذر يونس
ويكون في قرية يعني في طيبة وسيبويه يرى ان هاء من التانيث الشاذة وكان الخليل يعذر يونس
في جذات الياء الى الياءات ويقول في طيبة وطيبي طويبي ولويبي وفي طيبة طيبي وفي طيبة
وودوي وودوي فقال على ان اشارة الى هذا الخلاف قال السهلي في شيئا الى حجة بين
بعدة حجة كره الجمع يا ايت مشددين فيوا فاعلم على فاعلم فصار حجة في ثعلبي
الالف والواو اذ اخرجوه على هذا من قال لا يسيى قال حبيبي ليس لان التانيث فيها واذا
كرد وود فخرجهم فيه الياءات فبقوا على حالها واما التانيث لاري على غير تاس فهو
تولي في التانيث الى البادية بدوي والى العلية على ع و الى السهل ساهي بالفتح ودمري
في التانيث الى الدهر وهو شاذ من حذو الساج فيخرج الى كتب اللغة فيه
بأكثر
بمصدر الفعل ثبتت في ما فيه الا قول ابن ابي اسود وابتة وابنه وابن ابي اسود وابتة
واثنا في اثنتان وامن التانيث اعلما ان همنة الواصل تدخل على الثلاثة اما دخلها
على الاسم فليخرج من محصور وغير محصور اما المحصور فاعلمه التي تخرج عليها واما
غير المحصور فالضابط ما ذكره وان يكون بمصدر الفعل ثبتت همنة الواصل في ما فيه
اما العشرة المتفاوتة فقد بنوا ادياها على السكون فلم يكن يحد من الحاشي همنة الواصل
الى النطق بالها لسان انا اسم فاعلم سمي عند العرب تقيضوا من الواو في اخيه
المعينة في اذ له وهو من سمي بموجات اسم له لانه على الشتر فاعلم عليه ولفظا ل
اندرج هذا المعنى تحت هذا الاسم فكانت على السمي وكما جازوا في حروفه على
تس الخات سمي وسمي بالفتح والاسم بفتح المعينة وسمي بها وسمي بفتح المعينة وهو عند
الافريق من سمي بها وسمي بفتح المعينة والصغير والتكليم وتصرف الفعل
والنقوض في اذ له واما است فاعلم همنة فلما حذفت منه الصاعقة منها همنة
الواصل فاعلم همنة همنة من غير عوض وقد حذفت حروفه فقال است وابتة وابنه اسود
حذف التانيث اللام من اخره وعوض المعينة من اذ له ومؤنثة ابتة وزاد عليه التانيث فقال
ابن خازم اذ في سمي للتوكيد في قرينه ولما كانت همنة توننة تابعه فاعلم الهمزة
لم يفتحها همنة الواصل واما اسود ومؤنثة اسود فاعلم همنة الواصل ان لم يفتح
عن لان المعينة فيه معوضه للتفخيم والتشديد فاعلم توننة فاعلم همنة الواصل واما همنة
الواصل واما اثنا ومؤنثة اثنا فاعلم همنة الواصل فاعلم همنة الواصل فاعلم همنة الواصل
التي عطفها واما ابن النخعي فاعلم همنة الواصل على خلاف فيها للملحقة من التانيث والذوق
حتى ان من جاء الى التانيث حذفت واحدة فقط وعند بعضهم همنة قطع وهو جمع

الحاشية المذكورة الثالثة ماعدا ذلك وتجهل من جنس الاغلات الجبرلة بين نوعي الشعر
وبعد ما سأل في الضم الذي لا يجمع فيه ما كان كقولنا في الاشياء التي رأت رطله انشئ
في زنة الحقة الخشكة وقد علمت ان الخشكة لا تتصل بالخشبة المشوية بالماضي بل
على قولين يبيدوا في الخشكة كلها وادخلوا في قولهم ان الخشبة المشوية بالماضي
سببها بدوا فان دفع جديها واحدة في الخشكة على ما يذهب سببها في الخشبة المشوية
في مناسبتهم وخبر في ابحاث سالت هذه رسل الله فاحشها ونولا الخشبة المشوية
بقا عليه باب
فصل في الكلام على طبعه من الصبي مفتوح حيا في اول ميم او ليس كذلك علمت
بذلك من انما كان في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة
التي لا زالت في اخره فظهر امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة المشوية
الاساس في خبرها وادخلها في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة المشوية بالماضي
اشارة الى ان اسباب ظهور الاعراب في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق
العلم على قولين في الاشياء التي رأت رطله انشئ في زنة الحقة الخشكة
الجبرلة في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
ان جبرلة في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
في صفة الاعراب المفتوحة انصرفت بها اذا وقعته بعد ما علمت ان الخشبة المشوية
والزمن في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
الخلاصة وهو قريب من المعنى الذي قبله لا انه قد علمت ان الخشبة المشوية بالماضي
في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة
في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة
اذ ان المفتوح على خبرين احدهما ما جرى فيه القياس في ما لا يحال فيه للاخبار في الاشياء
جبرلة في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
والنقل في القياس على ما علمت في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
نا فانظر الى خبر من اخبار الصبي قيسه ان كلف في خبره حقة واروت باطله في خبره
الزمن وجبرلة في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
اخره الفاء في القصص والحاصل انك متى شكلت في كلمة انما مقصورة او معدودة فاعلم ان طبعها
من الصبي فان كان قبل الحرف الصبي الحاصل في الاصل الذي وقع فيه الشك في خبره معدودة والاشياء
مقصورة وان لم يكن قبله الفاء فهو مقصورا في خبره فلا بد ان كان كلف في خبره من الصبي
ان يكون قبل حرف الصبي في خبره فان لم يكن في خبره الفاء فلا بد ان كان كلف في خبره من الصبي
والاشياء في خبره في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
فعل بكسر الفين واسم الفاعل افعال او فعلان في خبره فان كان في خبره الفاء فلا بد ان كان كلف في خبره من الصبي
منفتح على خبرين في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
فوقها في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
وذلك من هذا الصلة انما في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
وهذا ايضا في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة

الاسم في الخبر في هذا انما هو الظاهر والظاهر في الخبر في خبره من الصبي مفتوح في خبرها
من خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة المشوية
ولذلك اسم الصبي في الخبر في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه
نحوه على مشقته مقصورا في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه
سالكين على زنة في ما به من الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة المشوية بالماضي
سببها بدوا فان دفع جديها واحدة في الخشكة على ما يذهب سببها في الخشبة المشوية
في مناسبتهم وخبر في ابحاث سالت هذه رسل الله فاحشها ونولا الخشبة المشوية
بقا عليه باب
فصل في الكلام على طبعه من الصبي مفتوح حيا في اول ميم او ليس كذلك علمت
بذلك من انما كان في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة
التي لا زالت في اخره فظهر امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة المشوية
الاساس في خبرها وادخلها في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة المشوية بالماضي
اشارة الى ان اسباب ظهور الاعراب في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق
العلم على قولين في الاشياء التي رأت رطله انشئ في زنة الحقة الخشكة
الجبرلة في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
ان جبرلة في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
في صفة الاعراب المفتوحة انصرفت بها اذا وقعته بعد ما علمت ان الخشبة المشوية
والزمن في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
الخلاصة وهو قريب من المعنى الذي قبله لا انه قد علمت ان الخشبة المشوية بالماضي
في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة
في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة المشوية بالماضي في الخشبة
اذ ان المفتوح على خبرين احدهما ما جرى فيه القياس في ما لا يحال فيه للاخبار في الاشياء
جبرلة في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
والنقل في القياس على ما علمت في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
نا فانظر الى خبر من اخبار الصبي قيسه ان كلف في خبره حقة واروت باطله في خبره
الزمن وجبرلة في الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
اخره الفاء في القصص والحاصل انك متى شكلت في كلمة انما مقصورة او معدودة فاعلم ان طبعها
من الصبي فان كان قبل الحرف الصبي الحاصل في الاصل الذي وقع فيه الشك في خبره معدودة والاشياء
مقصورة وان لم يكن قبله الفاء فهو مقصورا في خبره فلا بد ان كان كلف في خبره من الصبي
ان يكون قبل حرف الصبي في خبره فان لم يكن في خبره الفاء فلا بد ان كان كلف في خبره من الصبي
والاشياء في خبره في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
فعل بكسر الفين واسم الفاعل افعال او فعلان في خبره فان كان في خبره الفاء فلا بد ان كان كلف في خبره من الصبي
منفتح على خبرين في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
فوقها في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
وذلك من هذا الصلة انما في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة
وهذا ايضا في خبره من الصبي مفتوح في خبرها امرها به بطريق اوصافه والفعال في الخشبة

[illegible][illegible]

فی الحال
مختصه

[illegible]

العنوان

تجدید

وَقِيلَ اِطِيعُوا اللَّهَ
اِطِيعُوا الرَّسُولَ

حلفا الجفاف بالمد من غير حذف الشا في أن مدوها في الوجه اجتماع الساكن كما عكس
القول من ضمها من على هذا جازا أن لا يمدوا في قولنا نالت الجرج في القولين
أن هذا لا يغير كما يغير في غيره لاجل أن الأصل فيها قوط مقدّم المقوم مقام الموكاة والحق
اللفظ جازم اجتماع الساكنين وإنما اتته منه القوتون لقائته في كلام العرب وأنه على حال
لا يحذف كل اللفظ التي في المدع فأن المدع يرتفع الساكن بها أو فاعله واحدة في جماعة
المرتبة تفصيل بين الترتيب بالمدع من قولنا في المثال ففصلوا بينهما بالاضافه
بما بين الترتيبين في اللفظ مدعيا وبما بين اللفظين في اللفظ بين المثال (الاعتك
الحقيقة إذا فيها ساكن من قبله أخرى في حذف خلاف الترتيب لأن الإعراف من الفعل
نا حلت فيها نه وقبل حذف الضعف علامة الفعل قاله لا يثبت القدر على أن يرفع بها
والله هو الذي يرفعها بأوجه اللفظية على

مفرد ومركب قلت للفا في نادية اللفظ المسموع على قول اللفظ من غير تغيير
أصلا والغرض بما أزاله اللبس ذلك أن اللفظية قد يجمع أول الكلام أو سبعة ولم يستفهم
فلما كانت تنصب على أن اعتبار الكلام المقدم هذا الاعتبار وفيه أيضا تفريق توضح تدعو
الحاجة إليه في كثير من النظم والنثر في الفلكي تان تكون مفردا أو مركبا وأخرى بها انضمام
تأتي قاله والمركب مقسم إلى جملة في الأصل وغير جملة والجملة مقسم إلى مستمرا وغير مستمرا
قلت الجملة غير مستمرة فاجم الجمل المستمرة ما حوطة غير مستمرة فاجم الجمل المستمرة فاجم
من الصفات والصفات إليه واللفظ ويجعل السمين اسما واحدا على ما يأتي قاله وغير المستمرة
على القول قلت الجملة أن سمي بها حلت مطلقا ولم ينته فيها بأعراب ولا شبهة ولا
جمع ولا تغيير وسواء كانت تعليه أو كونه لا يمد إلا بغيره عليها شيئا من هذه الأحكام ولو كانت
انها كانت في الحكي ولم تكن فيه فخطئ معنى المخاطبة واجزا بعضهم ترجمه بقول في ما يخط
غيرنا خط منسب إلى القدر فقال لا يخطون وإن قصدت التثنية قلت ظاهرا ما تأبط غير
أدفعال كما تأبط غيرا وإن لم تستمر بها حلت أيضا لا غير لكن باللفظ ظاهرا لا ومقدرا وبغير
القول بقول قال زيد عمرو مطلقا فرائد الجملة منه قاله ذوالرقة سمعت الناس
يخبرون غيثا من غير قول والمفرد مطلقا في الجملة المستمرة ليس إلا القول قال
سبيو به وأما قال قلت حكى بها ما كان كلاما لا يمد بغيره لا يمد إلا أنه يمد في صفة
كسائر الأعمال قال القول حكى به الجملة الواقعة بعده أوجه منها مطلقا عند الأثر قلت
للعرب عطف في اللفظية لاختلافها كثيرا لكت المشهور أن القول به الذي حكى به الجملة ظاهرا
أوجه لفظا ومعنى أما حكاية الجملة بكذا فإما مثلا بكذا وقد يصح القول قاله
تعالى والمملكة يخطون عليهم من أي باب سلام عليهم أي يقولون سلام عليهم وأما حكاية
جزء الجملة كقولك إذا قلت قلت بكذا وإن أدبرت قلت أغنيته وإن أعرضت قلت عذوبته
أراد قلت هي رواية تترجم على غير مبدأ حذف والجملة عكسية وهذا في الحقيقة وجع إلى
حكاية الجمل وأما قولك تعالى يقال له أرحمهم سمعتك أن يكون من هذا أي يقال له أرحمهم
أوأرحمهم ناعلا هذا فكأن مبدأ وحقيق أن يكون مبدأ مفردا وحقيقا أن يفتقر القول
معنى المذكور فأن قاله بذكر أرحمهم في شئته وقد منقطع من الجملة جزء فحكاه بالقول
فقول حكاية لمن قال ضربت زيدا قاله زيدا وجميع ما حكى بالقول فهو في موضع نصب بالقول

وأما

وأما حكاية معنى الجملة فكذلك قاله آل آله تان حكايا قاله وعند قوم جود القول
يجوز اللفظ مطلقا وعند قوم جودته مجزى اللفظ خلا منه شرط مدعيا أن يكون معنى على
اشغافهم مبدأ إلى الخطاب غير مقصود بغيره وبين الأشغاف بغير القرب والأقرب للخطا
قلت بنو سليم جعلون باسم قلت مطلقا على قلتون قلت زيدا مطلقا كما يقول
قلت زيدا مطلقا والكلام العرب حكاية في خلاف ففهم من لا يمد راسا ومنهم من إذا فعل
اعتبر فيه شرطها ما نه إلى اشغافهم والمخاطبة بعدم الفصل ولذا أيضا من شرط ما نه إلى اشغاف
فأقول زيدا مطلقا ومنهم من يعتبر بالمخاطبة فقط إذا وجه اشغافهم فلا نه على خبرين
كذلك قلتون وأخيرا نفا فاجزى مبدأه في نصب معلقة ولا يمد راسا نه عن اللفظ حكايا
نأن هذا لا يجوز لأنه يقع أن قال ما يقول في هذه المعلقة معنى ما يخطون ولو كان معنى اللفظ
لما وقع إلا اشغافهم بها عن الأصل فأنك تقول ما يقول أي ما تخطيه بل القول على أصله ويجوز
تجوز أفعال القول ولو كانت في الساق وأما ما كان القول يخطو المعلقة على حكاية
ما قيل المعلقة ومعنى وثمة رجلا هنا على المخاطبة لما عرض فيه من معنى الاشغاف أم لا
ما ليس حكاية للمعنى المذكور وإن كان شاعرا اللفظ ليس شاعرا القول فأن سماع اللفظ
مستعمل حقيقة وشعاع القول هو الكلام في المعنى أو القول واضعف أعمال القول لم جز الفصل
بغير الطرف ووجه عند الفصل غيره إلى الأصل الذي هو المعلقة مطلقا لا نه التي بها لا نه
بالسح الحكاية به هاجن شئ معزلة المعقول لا نه قوله تان زيد عمرو مطلقا جملة وقد حكاه
قول زيد فصار لفظا لاعتبار ان يكون في أحد ما مفعول الأصل المعلقة به واعتبار ان
كون معنى الآية وإذا أعلنه أمال الحق ما ذان تتقدم مفعول عليه قاله اجتمعا لا يقول
يكون لكون لعمرو أي كما م تخطا علينا وإذا أجدى مجزى اللفظ ففهم أن بعده تقول يقول
إن زيدا مطلقا لكونه جازا فتور بذكره يتكسر حينئذ قاله وتذهب المفرد التي سمع
الجملة عنه قوله كاسلام بعد القول من حيث أرحمهم قلت مراد قوله تعالى لا بأسا كحديث
صيف أرحمهم المكنون أفدعوا عليه ففأرا سلاما وفي نصبه وجهان أحدهما أنه مفعول
القول على المعنى فأنه قال فذكروا سلاما والجملة بحكية وسلام مرفوع على وجهين أيضا على أنه
مبدأ حذف المكنون سلام عليهم أو على أنه خبر مبدأ محذوف أي أرحمهم سلام وفي رواية
غيره فأن قاله المفرد لا يخلو من أن يكون ظاهرا أو ضمرا المصغر لا حكى باتفاق قلت
بعض باتفاق إلا كقولك فأن العرب من حكى المعارف كلها على اختلافها فوا عيا من المعزلات
وبعضها قاله سبيو به من العرب من يقول ذهب معهم فقول مع منين ورائته مفعول
منا أو ناكف ذلك لأن التكلم بنوا مخرضا طيب على أن عارف بالأمم المكني ولم يكن عارفا
فأله على ما كان ينبغي له أن خاطبه به فقول ذهب مع رجال وراية رجلا لا معهم وراية
فأله على ردة إلى الصواب في الجواب قاله الفخر بنظم المصغر وتكرره والمعرفة بنظم
إلى علم غيره لم غير العلم لا حكى ما تضاف إلى العلم على من قلت فذكرنا أن من العرب من
حكى المبدأ حكاه ففهم إذا في المصغر وكذلك حكاية العلم على أيضا في المصغر يقول اللفظ شاعرا
باللام فأنك تخط عن صفة العلم والفا ليس بصفة العلم أن يكون مقنونا باللام ومن سواك
عن ذات الرجل وراية الشئ لا نه سواك عن منسوبه وأما العلم فله غير وجه مذهبها
أحدما وهو مذهب أهل الحجاز أنهم يأتون من مذكورين بعد ما الأم العلم المذكور على قولها

والفاس عليه وإنما يقاس على ما تقدمه أنه قياسي فقد كان يجوز من هذا القول أن يقول من ذلك
فليس عليه وهذا الذي أراد فوقع بضم نونه قياسياً لأنه وجهه في اللغة بل إن الفاسق بالفتح مطلق
والعين حرف ابتداء علمه متعلق بضم النون وأراد من جنس العين يجوز فيها الإحسان مطلقاً
والفتح مالم يكن العين من جنس اللام فثبت استغنائه بالالف وسكن العين فحق فيها
نظيره أوجه الإحسان فهو مدته وهدات الفتح هو ما ذكره كل من أضاف الفتح إلى الإحسان
وهدات كبريت وهو المضاف إلى الإحسان من الإجماع لو حجة وجبته وأما القول بأن
هو ضرورة فيها الفتح والإحسان فهو ضرورة وأما الفتح على لغة هذا فإنه يكون في المثال العين
الإحسان جائز مطلقاً لأنه الأصل والفتح على لغة هذا لا ينافي مع الفاعل الذي هو مدته وهدات
وجبته وفيه وجبة وتفصيلاً فتقول والعين جائز فيها الإجماع على ما يتصل بوجهه أن يكون مضافاً
إلى الإحسان في الجملة وأما قوله في الإجماع على ما يتصل بوجهه أن يكون مضافاً إلى الإحسان
في الجملة فإنه لا ينافي مع قوله وجوز الإحسان مطلقاً يعني في اللغة أنه لا ينافي مع قوله
من جنس اللام يعني المضاف قال أبو جعفر قال أبو رشيد وروى أبو جعفر قال أبو بكر من ثبات
الرواية أبو بكر في السيرة فلهما قال ومن ثبات قوله قال ابن شوات فلهما من وجه
الرواية غير أن الرواية ثبات في حق من قال الإحسان أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع
في الإجماع لأن الفتح لا يكون في هذا الضرب كأي الإجماع فيهما وما اعتدل فيه بل هو
بالفعل المضاف لغة هذا بل لا يسيب من ذلك من حيث يتعلق بمراتب مدته وأما الأصل
سماحاً لغيره فإنه نعم وأما قوله في الفتح على لغة هذا فإنه مضافاً إليه قوله تعالى
ومن قدره وقد رتب في الإجماع أنه جازم وأما قوله في الإجماع فإنه نعم وأما قوله في الإجماع
أنما هو أصل هو كسرة وليس عقدة وقدره وقدره وقدره وقدره وقدره وقدره وقدره وقدره
والثابت أنه علم له أن الفاعل في الإجماع هو الإجماع وسقط الفتح فيه وقدره وقدره وقدره
على غيره على ما هو ثابت في الرواية من موجب من قوله تعالى في الإجماع أو الإجماع أو الإجماع
وحيث أن أصله مستعمل الإجماع على ما يتعلق به في الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع
بالالف وأما قلت في الأصل منه أيضاً فإنه أوجه الإحسان مطلقاً فهو ظلمة وظلمات الفتح
والفتحة في الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع
ظلمات وتفرقات فتحه الثاني الإجماع فهو ظلمات فحينئذ هو الذي لا ينافي مع قوله
تعالى وفي الذين الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع
مطلقاً والفتح على ما من العين من جنس اللام فثبت أمثال العمل بوجهه وهدات وجبته وجبته
والعين من جنس اللام يعني من جنس اللام فثبت أمثال العمل بوجهه وهدات وجبته وجبته
على الفتح والفتح وما إذا في المثال عين أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع
الفتحة في الجملة وهو على لغة هذا بل لا ينافي مع قوله في الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع
الجملة بالالف وأما قوله في المثال عين أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع
أن يربطه أو أمثال العمل بوجهه أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع
العين من جنس اللام يعني من جنس اللام فثبت أمثال العمل بوجهه وهدات وجبته وجبته
فثبت أمثال العمل بوجهه أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع أو الإجماع

[illegible][illegible]

البيان الذي يطرد في معنى مع بقا الكلمة على جهة تمام في اللغة المحررة فكانت قائل عليه به لان
الفضل لا يثبت على حال المراتب انما يكون لغز في دخله اليه وعنده الموضع على جملها ونحوه لغز في
الغز في الامر فاعلم من ان يكون ثابته او في ذلك فان كانت ثابته وعرف انقلبا على اليها في
هذه وحده ابلت وان عرفت عن الابدان على ان كانت في تحفة في هذا العناء والقدرة من
قدرة الابدان والقدرة على العمل على الصلح والامانة وسببه به حيل الجمل على ان كانت قائلها
وهنا على الابدان والقدرة على العمل على الصلح والامانة وسببه به حيل الجمل على ان كانت قائلها
منقضية في حيلها فاعلم من ان يكون ثابته او في ذلك فان كانت ثابته وعرف انقلبا على اليها في
هذه وحده ابلت وان عرفت عن الابدان على ان كانت في تحفة في هذا العناء والقدرة من
قدرة الابدان والقدرة على العمل على الصلح والامانة وسببه به حيل الجمل على ان كانت قائلها
وهنا على الابدان والقدرة على العمل على الصلح والامانة وسببه به حيل الجمل على ان كانت قائلها

الجمل والاسماء التي تتكلم بها بالمتنوع ما هو مستعمل في نفسه غير انما هو متغير في
غيره ما استعمل به وما لا استعمال له في غير متغير في نفسه في كل وقت ومع استعماله في كل
في الامر او في غيره فاعلم من ان يكون ثابته او في ذلك فان كانت ثابته وعرف انقلبا على اليها في
هذه وحده ابلت وان عرفت عن الابدان على ان كانت في تحفة في هذا العناء والقدرة من
قدرة الابدان والقدرة على العمل على الصلح والامانة وسببه به حيل الجمل على ان كانت قائلها
وهنا على الابدان والقدرة على العمل على الصلح والامانة وسببه به حيل الجمل على ان كانت قائلها

البيان الذي يطرد في معنى مع بقا الكلمة على جهة تمام في اللغة المحررة فكانت قائل عليه به لان

الجمل والاسماء التي تتكلم بها بالمتنوع ما هو مستعمل في نفسه غير انما هو متغير في

خروجها وبعضه فيها فلا تختل فرقت من الغين تحذف الغنة فتبت كما منع السكتي الذي
الغين قالب التوضيح بالذكور التي فيها صارت من الحزب فيواضعها في الوجه الذي
خارج منه وأحذفنا فتبت من موضع واحد فتبقى الفزلة في تحت في موضع واحد خلاف
ما إذا كان في موضعين لأنه بالتحريف يضعف ولكلها أصوات ذرية في موضع آخر أو قبل الألف
سليها خرجوا بعد أولها خرجها حار كادت حار كادت في بعض من الألف خرجت فقلت
فيها وبالإمالة التي وألف ذلك خرجوا عند أمها وقلت كما قال قلت وعقاب السكتي
أما خرجت بعد أمها لكسرة عند الألف خرج عند الألف وما سوى ذلك خرجت فقلت أمها
إذا كسرت وأنتك حار كادت فقلت السكتي وتوجب الإمالة بعد أن كان منع الإمالة
في جود سيبويه وأنتك حار كادت في حرف كسرة في إحداهما وأحداهما كسرة في حرفي
الإمالة كما يقوى الفتح عند احتسابها في أواخر بعد الإمالة عليها خرجوا في نادر غلبت السكتي
أجماعاً وذلك عقاب الألف في جود قرار فإن بعثت ضعف أمها وأما في الكلام لأتت
في غياضها وأنتك هذه مقابلة عقاب السكتي في إحداهما بعد إحداهما قال سيبويه في
الأنون في بعض موضعين من فاعول فاعول لا تفتد

[illegible]

وانما لا بد من العلم بالحق والعدل من الاسم والإدغام اعلال ولا كالحرف
 ضنوا ضرورة وحسنه واخرها نه غاد منها على الأصل كما لقود والحوال وما نخرج به الإدغام
 أيضا لثمة الحروف وتوالي الحركات فمما سلكه وكذا تصورنا قال جملنا تقارب المخارج
 قوى وبالعكس قلنا اذا كانت العلة هي التقارب فالذي يكون اشبه تقاربا يكون
 ادنى بالإدغام لأجل حاله والبتة يكون مقعدا للإدغام الا ترى ان القراءات اتفقوا على الإدغام
 اذ غلظوا وقد تبين لشدة التقارب وان اختلفوا في غيرهما من المتقاربات وقد
 يخرج بعد المدحج عوارض الحروف وصفا نه قيدهم لئلا يبد منه من جوار التقارب له في
 اللفظية قال شيخنا من ذلك الإدغام من ادغم بل وان اظهره بل توثرون وقوله وبالعكس
 يعني في جميع ما تقدم من الالفاظ الى هنا قال الحروف التي متى زيادة صوتها على
 صوت مقاربا ان يندغم فيه ثمانية قلت ليس كالتقاربين في الخارج بدغم لحدما في
 الاخر كما انه ليس كالتقاربين معان العرب من العلم بالحق كيف اشق ذلك ليس بالمتبعين
 يظهر ان بل قد يعرض للتقارب وان يكون في لحدما فضل وقوة تمنع من ادغامه فيما ليس
 فيه تلك القوة وثققت للمتبعين من المتقاربين الفصل فنتكنا ان الحروف تدل على
 احدهما فضل من جهة وقص من جهة فيغير المقصود الفصل فنتكنا ان الحروف تدل على
 مشق بل ادغم في مقاربا لما فيه من الفضل على غيره فلهذا ان يذهب ذلك الفصل ادغامه
 في غيره قال الشيخ والثالث لضعفها والسادس لانتظامها والاربعون لضعفها والصفير يات
 لضعفها والميم لضعفها قلت شمع في تفصيل الثانية وهي التي جعلناها في ضوئها شفر
 والواد والياء ايضا لضعفها لان المدغم فيه اذا كان انكى بالكلية غاص فيه الضعف
 بين منه اشر فكان في ادغامه اعدا له ومن ثم انه يعظم ادغام الياء في الفالاق الياء
 لاصوت لها والقوة بالثقة الذي فيها وامتد ادغام الميم في النون لكونها من حروف
 الشفقة والنون مدغم فيها لان النون وان كان فيها غنة ففي الميم ايضا غنة فمما
 فاشتملها في الفتحة مستوع ادغام النون فيها وان تباعدت عنها قال شيخنا في
 الصاد والزاي والسين فلا يدغم في أي من الحروف التي ادغمته فيون لان حروف الضمير
 ومن انكى صوتا في السبع يعني ان لها من الفضل كالمكسر فلا يجوز ادغامها الا فيما له
 مثل صفتها ومثال امتناع ادغام الثنين عند غير ما هو اقرب جارا ومثال الفالاق
 محسفة هم على انه قد ذكرى به ومثال الصاد في مقاربا اقرب ليداء وقد قرأ السرى لعف
 بشانهم ومثال ادغام الزايفه كدقما دغمه ايضا بوعمره والحقه خلوت قرات
 على الشذوذ في هذه الحروف قال وما تكنا من المتقاربين فادغامه حسن وبها قد
 التزمين قلت هذه اشارة الى ما تكنا من ان قد سبق ان تنبأ على الحرفان في
 الخمدج لكن تقاربان في الصفات فتعادلان فيوع ادغام احدهما في الاخر ولا بد
 لادغامه نقص احدهما فضل الاخر جاز الا ترى ان ابا عمرو يظفر في ادغام الياء في اللام الى
 ان الراء وان كان يذهب بغيرها بالادغام ويقل به على اللام لكن لما كان في اللام من
 سبعة المسار ما يجبر ذلك حتى بالادغام ولذلك ادغمته لم التعريف في مله عنده فالتع
 مسئلا قال شيخنا كان ينبغي له ان يقول وما تكنا من المتقاربين ولم شكنا في الاواق
 الزيادة فيها الثاني على الاول فادغامه حسن لان كلامه يوم انما اذ لم شكنا في الاواق والزيادة
 الثاني

الثاني على الاول لم يجد الإدغام وليس كذلك فاعلم هذا وهو الإدغام ما حسنا خوفا من القدرين ما
 اشبه ذلك وتوابع الإدغام كثيرة جدا ولم يذكرها الا ما قد دله واشتقاقها في ثلثها من
 الكتاب وغيره فليظفر من هناك ونشر الى بعض شواذ الإدغام فمما سلكنا ادغامهم الفاد في
 القام من خواجج في اضطرار حكاهما سبويه وادغام اي عمره لثاني الشين من خواجج تعالى
 لبعض شائهم وجهه ان يذهب استماله الصاد فيغير نفشي الشين وحمل بضم هذه الزاوية
 على الإدغام لاجل يكون ما قبل الصاد لان الإدغام حال بين الإدغام والظهار ولا يشهد به معه
 والادغام والإدغام متقاربا المعنى في وضع اللفظة قال ابن مجاهد وكان ابو عمرو لم يكن
 كل احد من ادغام مثل هذا بل يدرى ذلك الاحتراق اصحابه بالقرائة واعلم ان ثوابهم
 من اجتماع المشلين او المتقاربين قد جعلهم على الحذف عند تعذر الإدغام ناكلي في الظلمات
 لما تعذر ادغامه ظلت وفي مست مسنة وبعض العرب استخذ في استخفافه ولا يستطيع
 في يستطيع ومن هنا باعتبار في بني العنبر ولعلنا وعلما بانو فلا فريدون على المسار
 ولتقدم على هذا القدر الذي انصر عليه المصنف اليه
 خرج عن مقتضى الشرح والله اعلم جعل للتداعي
 علما خاصا لوجهه وانما بنا منه ونظله والمحدث محمد
 الشارون والقلوة على عبد حام الشيبين
 وتدرغ من نسخة ليله الاثنيون في واسط
 شعيات سنة ست وسعين وسبعمائة
 محمد بن حسن توفيقه محمد بن محمد بن محمد
 بن داود حامد الله تعالى وحملنا على بيته محمد
 وآله اجمعين



